

عليها في علم الجدل كما في السبعة الماضية هو تسمية امر على مستعمل اشارة الى الاستحالة وقوله
تقولها تعالى ولا يدخلون الجنة حتى يبلغ الرجل في يوم الحساب هو العلم الخامس والعشرون **علم**
الوضع علم انهم قد عرفوا الوضع بأنه تعيين الشيء بآراء المعنى بحيث متى سمع واحدا فهم منه المعنى
الموضوع هو له وهذا التعريف يستعمل وضع اللفظ ويخرج كالتسمية والمقدور والضم ومن شرفه
بأنه جعل اللفظ بآراء المعنى فقد اريد تعريفه في ذلك منه وهو وضع اللفظ لصفاته والقرينة الاولى
يستعمل كذلك المفردات والمركبات غاية الامران المفردات موضوعية بالوضع الشخصي والمركبات
بالوضع النوعي بناء على ان ادلائها نقطة لا عقلية وان ذهب اليه بعض الافاضل لكن يد الله
مع الجماعة ثم اذا اريد بهم المعنى انفسه او قرينة مثل ذلك التعريف المجاز ايضا بناء على انه
موضوعية وهو اختيار التحقيق وهو وجهه الراكب المعينه بآراء المعاني من حيث تعيينها وغايتها معرفة
حقايق الاشياء ومجازاتها وهو من قواعد علم العربية كما ذكره الشيخ الجوهري وعلم انه حيث
اللفظ عن نفي اشركه فيه فرضا اشتراكيا ويطلق على ما يتعين من الموجود الحي وحده لا يمتنع
للوجودات الذهنية التي لا توجد في الخارج بخلافه على الاول اذا علمت ذلك فما وضع له اللفظ اما
مشخصه او لا وكل علم فالوضع اما خاص او اطلاقا فالوضع المشار اليها اربعة فالاول
ما يكون موضوعا للتحقق باعتبار تحفظه وملاحظته بخصوصه كما علم كما ان تصورت ذات زيد
ورصدت نقطة زيد بازاره ويسمى هذا الوضع وضعيا وخصوصا لخصوصه له خاصه والاشياء ما في
المشخص باعتبار تحفظه لا بخصوصه بل باعتبار امر عام كاسماء الاشارة والصفات والخرق
ويسمى ذلك الوضع وضعيا عاما لخصوصه له خاصه وهذا القسم يجب تعدد معناه والاشياء ما في
لا يمكن اعتبار تحفظه كذلك اي على مجموعها كما ان تصورت من الحيوان العاطق ووضعت لفظ
الاسنان بازاره ويسمى هذا الوضع وضعيا عاما لخصوصه له عام والاربع ما وضع لا يمكن اعتبار
تحفظه بخصوصه ليعرف افراده اي باعتبار تحفظه لملاحظة بعض افراده وهذا القسم قد يكون
باستحالة وان لا يوجد له اذن الموضوعيات لا يعقل كونهما مادة للملاحظة كليتها بخلاف العكس
وقد مرنا ان ما وضع اللفظ بازاره يسمى موضوعا ومن حيث الفصل اليه من اللفظ الذي افاده
يسمى معناه لان عن وضع اللفظ ومن حيث انقطاعه مطلقا يسمى مفهوما ومن حيث انقطاعه
بافتقارهم عن علمهم من ادراك الزيادة فعليه بالخطوات والتم العلم **العلم السادس والعشرون**
علم المنطق وهو علم يبيد فيه عن المعلومات التصورية والتصديقية من حيث انها تفصل الى امر
بمجهول تصوري او تصديقي كما يحد عن الجنس والنصل كما يحل في الناطق وهو معلومان
تصوريان اذا ركبا على الوجه المخصوص وصل نحو عظام الى امر مجهول تصوري كالتصديق
العام متغير على متغير حادث وهو معلومان تصديقيان اذا ركبا على الوجه المخصوص وصل نحو
الى امر مجهول تصديقي كقولنا العالم حادث وموضوع المعلومات التصورية والتصديقية من
حيث صفة ايضا الى امر مجهول تصوري او تصديقي وواضح ارسطه بكسر الهمزة
وتفتح الراء والسين المصطلح وضع الطاء وهو ارسطاطليس خلافا لمن توهم انها صفة
كذا قاله العلامة الجوزي في حاشية السلم هو قلت وليس هما اسمان له بل اسم
واحد

واحد زيد فعليه على عاداتهم القديمة من ان كل من مهر في علومه زيد في اسمه فكان يسمى اول ارسطاط
ثم سمي ارسطاط ليس وانما سمي بالمنطق لان المنطق في الاصل يطلق على الادراك وعلى الحق
العاقلة وعلى المنطق الذي هو التلخيص وهذا المعنى به يكبر الادراك وتتوابع الفهم العاقلة
وتكلم به تكون القدرة على المنطق فلما كان له ارتباط بكل هذه المعاني الثلاثة سمي بذلك وسلكه
المجاز الجاهل الترخيصة مما رسي السنة والكتاب ونحوه معرفة الناحيات الصحيحة والاشياء وقيل
ما ذكره الاخرى بقوله فيعصم الاخرى من غير الخطا وعن دقيق الفهم يمكن اللفظ والتصوير والتفصيل
نسبة الى التصور والتفصيل والادراك هو ادراك المفردات اعني الادراك الذي لم يتعلق بالنسبة الى
الاشياء بل لم يتعلق بالنسبة اصلا كما ادراك الموضوع وحده وادراك التحول وحده والتحول والاشياء
في اصطلاحهم هما الحكم عليهم وفيه بالموضوع هو الحكم عليهم وهو المبدأ او الفاعل ونسبه في اصطلاح
الاشياء والتحول هو الحكم به وهو الخبر والفعل في اصطلاحهم وكذا ادراكها دون النسبة بينهما فيه
كسب العقل وادراك النسبة الكلامية وهي شئت الجمل للموضوع على وجه الاشياء او الفهم والاشياء
في قوله زيد بن عمرو وهو بنوه من النسبة والتقديرية كالنسبة في قولك جوادان فلان وهو
كون الثاني صفة للاول فادراك جميع ذلك تصور واما التصديق فهو ادراك النسبة التي بينه
وهو دقيقة شئت الجمل للموضوع او عدم وقته سواء كان ذلك الادراك راجعا الى احوال او اجازيا
فخرطها وهو الحكم المركب او مطابقا لاشياء لا يبرهن له التزال بتسلسل المشكل وهو لا يتبين
الاخبار والاشياء وهو التقليل ويصدق على ذلك كله انه اذا كان عند الملاحظ واما عند المتكلم فيجب
الاسم والقبول وهو علم واسع ثم اراداه فعليه بالخطوات والتم العلم **العلم السابع والعشرون**
علم الحكمة ويقال له علم الفلسفة **والعلم العقلي** وهو علم باحوال الموجودات اعيانها كانت
او مقولات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقه البشرية ومن قبل الموجودات اعيانها كانت
بالادبانية اخرى الفلسفة الاول اعني العلم الجلي الذي هو قسم من الحكمة الالهية عن الحكمة
لان العلم الجلي باحث عن الامور العامة التي لا توجد لها في الخارج كما لوجودها والامكان اذ لا يوجد لها
في الخارج والالزام التسلسل اذ لو كان للوجود مثلا وجود في الخارج لزم ان يكون لوجوده ايضا
وجوده ووجود وجود وجوده وجودا وهذا وكذا الامكان لو كان موجودا في الخارج لكان له
الامكان ايضا موجودا في الخارج وهكذا والالزام باطل كنهه وكذا الالزام فالصواب كما في الهرايم
السعيدية عدم تعقيد الموجودات في تعريف الحكمة بالادبانية ويقال ان المنطق الباحث عن احوال
المقولات كالحكمة والجريئة والزاوية والوجوهية والتجسسية والفضلية التي غير ذلك قسم من الحكمة
ثم لا كانت الحكمة عبارة عن العلم باحوال الموجودات والموجودات معها امور وجودها بقدرتنا واختيارنا
ياقوالنا واما لنا منها امور ليست كذلك كما سماها الاراضى لانه الحكمة على قسمين الاول علم باحوال امور
ليس وجودها بقدرتنا واختيارنا كما علم بالواجب تعالى والاشياء والادبانية مثلا والامكان علم باحوال امور
وجودها بقدرتنا واختيارنا كما علم بحسن العدل ونجح الظلم بتلك القسم الاول يسمى حكمة نظرية والاشياء
يسمى حكمة عملية وغاية كل منهما تكميل النفس في قوتها وذلك لان للفهم قوتين قوة في ادراك الاشياء
لاحوالها التي تفرقة نظرية وقوة على اعمالها مما تقتضيه بالاضايل وتختل عن الرزايل فالحكمة النظرية غايتها
ان تستكمل القوة النظرية للنفس يحصل العلوم التصورية والتصديقية بأمر ليس وجودها بقدرتنا
وليس غايتها ادخال شيء في الوجود بل العلم والمعرفة فقط والحكمة العملية غايتها ان تستكمل